قرارات "الائتمان" وأحال قوانين "المتقاعدين" إلى " المالية "

بوزير الخارجية.. والتصويت عليه الأربعاء المقبل

الناصر : لم يتضمن الاستجواب وقائع محددة بل هو عبارة عن مجموعة تساؤلات صيغت على شكل محاور

الشحومي مترئسا جانبا من الجلسة

الشيخ أحمد الناصر مفندا محاور استجوابه (تصوير: صالح محمد)

رغم التحفظ على خلو الاستجواب من وقائع محددة إلا أنه تقديرا للممارسة الديمقراطية سأقوم بالرد عليه

النائب المستجوب لم يذكر صور التبديد والوقائع التي فيها هدر للمال العام

بخصوص تقرير "المحاسبة" فقد أدى الوقف التام للنقل الجوي مع وجود 106 بعثات في الخارج إلى تعثر المراسلات

خلال "كورونا" تمت إعادة 12 ألف كويتي في طائرات كانت تجوب العالم

حماية مصالح البلاد هي مسؤولية الحكومة بأكملها ولا تقتصر على وزير بعينه

كيف أعرف أي اتفاقية خرقها وزير الخارجية خاصة وأن جزءاً منها يقع ضمن مسؤولية وزارات أخرى

الطريجي لأحمد الناصر : يجب أن تفتخر لأنه تم تكريمك ومنحت وساما لم يمنح لأحد من قبلك

المواطن ضحى بحياته في ظل كورونا لاختيار نوابه.. لكن القاعة أصبحت تصفية حسابات

المويزري من زمان حاط في باله يقدم استجواب لوزير الخارجية

الأخ شعيب خلط بين الملاحظة والمخالفة بعد استعراض تقرير ديوان المحاسبة

أداة الاستجواب وضعت للتقويم والإصلاح.. وأنا ألاحظ في الفترة الأخيرة أنها تقدم للابتزاز

الخليفة : طلب مستحق وواجب استعجال قوانين المتقاعدين ومشاركتهم بأرباح التأمينات

الوسمي : الاقتراح المتعلق بالمتقاعدين سيكون على جدول أعمال "التشريعية" في الاجتماع المقبل

على المال العام تم وضعه نتيجة عدم وجود ضوابط للصرف في الوزارة والبعثات الدبلوماسية، ومن بينها عدم فرض غرامات على مقاولي الصيانة وإعادة تأهيل مباني السفارات في عدد من الدول رغم عدم وفائهم ببنود العقود المبرمة معهم.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني والمتعلق بمخالفة القوانين والتخبط الإداري قال المويزري إن "وزير الخارجية سحب قرار الندب رغم أن الندب ينهى ولا يسحب وهذه مخالفة صريحة للقانون يتحملها الوزير".

وأشار إلى أن هناك قرارات لتنقلات الوزارة تتضمن كشوفاً بأسماء المتنقلين ثم نتفاجأ بإلغاء تلك القرارات، متسائلاً لماذا لا تتخذ الوزارة القرارات الصحيحة؟

وأوضح أنه وفقاً للقانون فإن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية يجب أن يتم استقطاع نسبة 25% من أرباحه لصالح مؤسسة الرعاية السكنية، متسائلاً متى آخر مرة قام صندوق التنمية بتحويل المبلغ المخصص للرعاية السكنية؟

وانتقد الموزيري "التوسع الدائم في المنح الخارجية بينما الداخل الكويتي بحاجة إلى توفير وظائف وإصلاح الطرق والارتقاء بجودة الخدمات".

وفيما يخص محور عدم حماية مصالح البلاد السياسية والأمنية والإخفاق في رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج قال الموزيري إن هناك قصورا في رعاية مصالح المواطنين في الخارج، مستشهدا بقضية اختفاء مواطن منذ 15 سنة في رومانيا، ومواجهة مواطنين أزمات في الخارج لم تتعامل معها السفارات الكويتية بالشكل المطلوب.

وأشار إلى أن الوفود الدبلوماسية البرلمانية تلتمس العديد من المشكلات التي تواجه المواطنين والطلبة من دون قيام وزارة الخارجية بدورها تجاه تلك المشكلات.

وأكد الموزيري "مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية وإخفاق الوزير المستجوب في أداء واجباته كونه وزير خارجية دولة الكويت، وثقته بأن استجوابه للوزير دستوري".

وفي رده على محاور الاستجواب، قال وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د.أحمد الناصر إنه " وفقا لعرض النائب المستجوب لم يتضمن الاستجواب وقائع محددة، بل هو عبارة عن مجموعة تساؤلات صيغت على شكل محاور".

وأضاف الناصر إنه " رغم التحفظ الذي أبداه وزير العدل بشأن خلو هذا الاستجواب من وقائع محددة إثباتا أو نفيا إلا أنه تقديرا للممارسة الديمقراطية العريقة في الكويت، سأقوم بالرد على كل ما تم عرضه من محاور".

وأوضح الوزير انه " بالنسبة للمحور الأول الذي يتضمن الهدر وتبديد المال العام فإنه أمر خطير للغاية يحتاج إلى وقائع كون الأمر يستند على إجراءات قانونية وليس كلاما مرسلا".

وأضاف ان "المستجوب لم يذكر صوره التبديد والوقائع التي فيها هدر للمال العام وهذه الوقائع بفرض صحتها تستوجب الاستفسار عن طريق الأسئلة البرلمانية أو تقديم بلاغ لجهات الاختصاص".

وبين أنه " لا يوجد ما يمكن تقديمه من توضيحات طالما لم يتقدم بها المستجوب في هذا المحور حول مواطن الهدر في المال العام كونها تعد ضرورة لإعداد الردود والبيانات لتكون تحت نظر ممثلي الأمة لإصدار حكمهم بشكل منصف وموضوعي".

وذكر الوزير إنه بخصوص تقرير ديوان المحاسبة فقد أدى الوقف التام للنقل الجوي مع وجود 106 بعثات في الخارج إلى تعثر في المراسلات، مضيفا "مع ذلك استجبنا لديوان المحاسبة وزودناه بالمستندات لإعداد تقرير متكامل عن أزمة كورونا وتوابعها".

وأشار إلى أن "هناك مستندات عديدة اشتملت على بيانات تؤكد جدية وحرص الوزارة في التعامل مع الجهات الرقابية المختلفة".

وبين الناصر أن " المحور الثاني لم يحدد أيضا وقائع إلا أنه في كتاب استيضاحه ذكر إن هناك قرارات إدارية في 2022، مضيفا إن " بعض القرارات كان فيها اعوجاجا وعندما رأى المسؤولون في القطاعات المعنية ضرورة إلغائها تم ذلك حرصا على اتباع الشكل القانوني السليم".

وأشار إلى أن " النائب ذكر بعض الوقائع الفردية تتعامل معها الوزارة بشكل يومي باعتباره واجبا أصيلا لنا في خدمة أهل الكويت وخلال أزمة كورونا تمت إعادة 12 ألف كويتي في طائرات كانت تجوب العالم، وكانت بمثابة فزعه كويتية".

وفيما يخص المحور الثالث قال الوزير إن حماية مصالح البلاد ليست مهام وزير الخارجية فقط ، والوزارة تمارس وفقا لدورها رعاية مصالح الدولة في الخارج واتخاذ الإجراءات وفقا للقوانين والأعراف الدولية.

وأوضح أن " حماية مصالح البلاد هي مسؤولية الحكومة بأكملها ولا تقتصر علي وزير بعينه مبينا أنه طلب الاستيضاح حتى يعرف الوقائع التي يقصدها المستجوب".

وفيما يخص المحور الرابع قال الناصر انه "طلب استيضاح أيضا حول المقصود من هذا المحور وتحديد جوانب التقصير، مشيرا إلى الاتفاقيات التي تم توقعيها تبلغ 2616 اتفاقية منذ عام 1961 منها 75 اتفاقية خليجية و127 اتفاقية عربية و29 اتفاقية إسلامية و299 اتفاقية دولية و2086 اتفاقية ثنائية مع 191 دولة.

وتساءل الوزير "كيف لي ان اعرف اي اتفاقية خرقها وزير الخارجية خاصة وان الاتفاقيات جزء منها يقع ضمن مسؤولية الوزارة وباقي الاتفاقيات مسؤولة عنها وزارات أخرى".

من جهته تحدث النائب خالد العتيبي مؤيدا لاستجواب وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد الناصر، والنائب د. عبد الله الطريجي معارضا للاستجواب، وذلك خلال مناقشة المجلس للاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري والمكون من 4 محاور.

وقال النائب خالد العتيبي إن ردود الوزير على محاور الاستجواب ضعيفة وتأكيد الوزير على الاهتمام بالرعايا الكويتيين في الخارج مجرد حبر علي ورق لأن هناك الكثير من السفارات تتقاعس مع الكويتيين في الخارج كما أن هناك سفارات خليجيه تتدخل لرعايا الكويت.

وأضاف إن بعض السفارات تقوم بالتمييز بين الكويتيين وهذه مشكله أزلية يجب حلها ، مشيرا إلى أن أي مشكلة للمواطنين في الخارج تستوجب تحركا جادا من الوزارة، منتقدا إتمام التحويلات المالية دائما تحت بند تحويلات سرية من دون معرفة أوجه الصرف.

ولفت العتيبي إلى أن الكويت من أكثر الدول التزاما في دفع اشتراكات الهيئات الدولية لكنها الأقل في التمثيل بهذه المنظمات.

ثم تحدث النائب عبدالله الطريجي معارضا للاستجواب، حيث قال: "المواطن ضحى بحياته في ظل كورونا لاختيار نوابه.. لكن القاعة أصبحت تصفية حسابات".

وأضاف متوجها للوزير: يجب أن تفتخر لأنه تم تكريمك ومنحت وساما لم يمنح لأحد من قبلك فضلا عن كلام صاحب السمو عن دورك، وهذا وسام شرف لك ولأسرتك.

وأضاف: "المويزري من زمان حاط في باله يقدم استجواب لوزير الخارجية".. واعتبره وزيرا مؤزما وقدم استجوابه الأول من محور واحد"، متابعا: "الأخ شعيب لم يقدم وقائع أو مستندات.. وأذكر ما قاله عند استجواب وزير الدفاع من انه "الأسبوع الجاي إن شاء الله وزير الخارجية".. وهذا يعني أن الأمور مبيتة".

وتابع: "الأخ شعيب خلط بين الملاحظة والمخالفة بعد استعراض تقرير ديوان المحاسبة"، مشيرا الى أن "الديوان يتبع مجلس الأمة ولديه نظام أساسي يعمل به، ومتى ما رأى إضرارا بالمال العام يتخذ إجراءات بحق الوزير والوزارة"، مبينا أن "من يفصل في ملاحظات ديوان المحاسبة هو إجراء الديوان وهو قد أحال عددا من الجهات الى المحاكمات التأديبية عن المخالفات المالية، ووزارة الخارجية ليست ضمنهم".

وفيما يخص موضوع الأسر الكويتية بالخارج، فإن وزير الخارجية والسفراء عليهم مسؤوليات ولكن نحن كيف نعلم بتقصير السفارة بالخارج!! ولكل دولة قوانينها ووزير الخارجية لا يمكنه التدخل في شؤون الدول الأخرى.

وأكد الطريجي أن "أداة الاستجواب وضعت للتقويم والإصلاح.. وأنا ألاحظ في الفترة الأخيرة أن الاستجوابات تقدم للابتزاز والمصالح "أنا ابي شي من الوزير أصعده المنصة"".

وقال: "مع احترامي للوزراء بعضهم لديهم ملاحظات أكثر من وزير الخارجية ليش ما تحاسبونهم.. هم ما يحاسبونهم لأنهم فاتحينها بحري.. اليوم الاستجواب اللي طالبينه شيخ ورا شيخ في مخطط مدروس نضرب الشيوخ حتى يحل مجلس الأمة".

النواب الموقعون على طلب طرح الثقة

خالد المونس– حمدان العازمي– مبارك الحجرف– فارس العتيبي– صالح المطيري– مرزوق الخليفة– أحمد مطيع– مهند الساير– محمد المطير –الصيفي الصيفي.

جانب من الجلسة

الطريجي معارضا للاستجواب

الوسمي متحدثا

خالد العتيبي متحدثا مؤيدا للاستجواب